

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الخامس في مقياس المالية العامة

السؤال الأول: اشرح العبارات التالية:

- **نفقات التسيير:** وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات، حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

- **العجز الموازي:** يمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السليبي موازنة توسيعية من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداحيل.

- **الضرائب:** هي مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة بهدف تأمين الخدمات العامة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي

- **الميزانية العامة:** "هي خطة مالية تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة تجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها."

- **الدومين العام:** هي الأموال التي تملكها الدولة سواء كانت أموالاً منقولة كالسلع التي تتبعها والخدمات التي تقدمها أو أموالاً غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.

السؤال الثاني: قامت إحدى بلديات ولاية الوادي بتوزيع حصص أراضي على مواطني الولاية، هل يمكن اعتبار ذلك من باب النفقة العامة؟ ولماذا؟.

لا يمكن اعتبار ذلك من باب النفقة لأنها تفتقد لأحد أركان النفقة العامة وهي الصفة النقدية للنفقة .

السؤال الثالث: هناك خمسة قواعد تضبط كل مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، أذكرها مع شرح مبسط لاثنتين منهم.

1- **قاعدة سنوية الموازنة العامة:** تنص القاعدة على أن تكون المدّة التي توضع لها الموازنة العامة سنة مالية واحدة ويتم موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا.

2- قاعدة عمومية الموازنة العامة: أن يُدون في وثيقة الموازنة العامة جميع إيرادات ونفقات أيا كان مصدرها وعدم السماح يخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها. والهدف من هذه القاعدة يتمثل في أن تكون الموازنة شاملة لجميع الإيرادات والنفقات وعدم السماح باجراء ما يعرف (بالمقاصة الذاتية) لأي وزارة أو مؤسسة حكومية.

3- قاعدة وحدة الموازنة العامة: تنص على أن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة. إلى جانب اظهار متداخلتين ولكن في وثيقة واحدة.

4- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: تنص على أن لا يخصص إيراد أو جزء من إيراد لتغطية نوع معين من النفقات. واستنادا إلى ماسبق فان جميع الإيرادات يتم تحصيلها وتوجيهها للانفاق على إجمالي النفقات العامة

5- قاعدة توازن الموازنة العامة: تنص على أن تتساوى إجمالي النفقات العامة العادية مع إجمالي الإيرادات العامة العادية سنويا وذلك منعا لحدوث كل من العجز او الفائض في موازنة الدولة و كلاهما يدينه الفكر المالي التقليدي ويعتبره ضاراً بالاقتصاد

السؤال الرابع: هناك قاعدة مشهورة في مراحل تحضير الميزانية وهي: " أسبقية الاعتماد على التنفيذ "، اشرح ذلك؟.

يعني لا يمكن صرف النفقات العامة او تحصيل الإيرادات العامة الا بعد الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية .

السؤال الخامس: نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة في أربعة خطوات؛ تتعلق الخطوات الثلاثة الأولى بالاختصاص الإداري (الأمر بالصرف)، أما الخطوة الأخيرة فتتعلق بالاختصاص الحسائي (المحاسب العمومي)، وجاء هذا الفصل تطبيقاً لمبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي

المطلوب: 1- اذكر بالترتيب هذه الخطوات؟ 2- اشرح هذا المبدأ؟

1- الخطوات الأربعة:

1- الارتباط بالنفقة . 2- تحديد النفقة

3- الاذن بالصرف 4- صرف النفقة